

المناطق الحرة ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر

مقدمة:

تولى الدولة اهتماماً كبيراً بتشجيع الاستثمار باعتباره مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية. ولهذا اتجهت الدولة إلى إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة وتوفير المناخ الملائم لعمل هذه المناطق مع إتاحة فرصة أكبر و ضمانات أكثر ومزايا عديدة يستفيد منها رأس المال المستثمر، هدفها زيادة القيمة الحقيقية لرأس المال فضلاً عن وجود عائد من استثمارات هذه الأموال للمستثمرين وللاقتصاد القومى ككل يتمثل فى تشغيل العمالة وزيادة الإنتاج وتخفيض الواردات وزيادة فى الصادرات، وزيادة القدرة التنافسية للنشاط الاقتصادى، وتحسين أداء الميزان التجارى لها مما يؤدى إلى رفع دورها فى التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أن المناطق الحرة فى مصر نمط استثمارى متميز يوفر سوق مفتوح للاستثمار، ويبرز دورها الأساسى فى إقامة صناعات تصديرية وجلب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص للعمالة وزيادة الموارد من النقد الأجنبى، فلابد من توفير البنية التحتية لتشجيع تدفق المشروعات الاستثمارية، وإزالة معوقات الاستثمار ووضع السياسات والبرامج والإجراءات التنفيذية التى تتكامل مع بعضها لتحقيق الأهداف بصور ضمانات وحوافز لتشجيع الاستثمارات المصرية والعربية والأجنبية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

- 1- مفهوم وأهداف المناطق الحرة.
- 2- وظائف ومجالات ومقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة.
- 3- أنماط المناطق الحرة وعدد المشروعات والتكاليف الاستثمارية وفرص العمالة.
- 4- تدفقات رؤوس الأموال ومساهمات الدول العربية والأجنبية فى مشروعات المناطق الحرة.
- 5- حركة التجارة الخارجية من خلال تطور الصادرات والواردات للمناطق الحرة.
- 6- تطور الصادرات السلعية والإيرادات المحصلة للمناطق الحرة.
- 7- الميزان التجارى للمناطق الحرة فى مصر.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى للتعريف بموضوع المناطق الحرة فى مصر وأبعادها، وتحليل البيانات، والخروج بمؤشرات تبرز أهمية المناطق الحرة فى مصر ودورها فى التنمية الاقتصادية.

محتويات الدراسة:

تحتوى الدراسة على ثلاث فصول بخلاف المقدمة والتوصيات:

الفصل الأول:

أبعاد المناطق الحرة فى مصر ويتناول نشأة المناطق الحرة وماهيتها ومفهومها وأهدافها والوظائف والمجالات المصرح بها ومقومات إنشائها وعوامل نجاحها والمزايا والإعفاءات الممنوحة للاستثمار بها.

الفصل الثانى:

الوضع الراهن للمناطق الحرة ويتناول أنماط المناطق الحرة وعدد المشروعات والتكاليف الاستثمارية وفرص العمالة ورؤوس الأموال ومساهمات الدول العربية والأجنبية فى مشروعات المناطق الحرة خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩) وعدد الشركات التى تم تأسيسها عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

الفصل الثالث:

حركة التجارة الخارجية للمناطق الحرة ويتناول الصادرات والواردات للمناطق الحرة خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩) والصادرات السلعية والإيرادات المحصلة لمشروعات المناطق الحرة خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩) والميزان التجارى للمناطق الحرة بجمهورية مصر العربية مقارنة بين عامى ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

إعداد الدراسة:-

تم إعداد الدراسة بمعرفة المختصين العاملين بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وقد شارك فى الإشراف على هذه الدراسة الدكتورة / نيفين حسين شمت - مدرس اقتصاد بالجامعة المصرية للتعليم الألكترونى .
وإذ نتقدم بجزيل الشكر للدكتورة المشرفة على الدراسة وكذلك لكل من (وزارة الاستثمار - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة - قطاع المناطق الحرة) على توفير البيانات والتي كان لها عظيم الأثر فى إثراء الدراسة.

ملخص الدراسة:-

تعتبر المناطق الحرة أحد وسائل جذب الاستثمارات العربية والأجنبية لإقامة المشروعات بمصر فضلاً عن فاعليتها فى التأثير على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك لما تحققة هذه المشروعات من فوائد مباشرة وغير مباشرة للاقتصاد القومى.
يوجد فى مصر عدد (٩) مناطق حرة عامة بإجمالى مساحة ١٠,٧ مليون م^٢، تشمل مجالات أنشطتها مشروعات صناعية بالإضافة إلى خدمات التخزين بغرض إعادة التصدير وخدمات إدارة الموانى.

وفيما يلى أهم المؤشرات الإحصائية التى تتضمنها الدراسة:-

زاد إجمالى عدد مشروعات المناطق الحرة من ١٠٧٧ مشروع عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١١٦٠ مشروع عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٧,٧%، منها ٦٠٨ مشروعاً صناعياً بنسبة ٥٢,٤%، المشروعات الخدمية ٣٩٢ مشروع بنسبة ٣٣,٨%، المشروعات التخزينية ١٦٠ مشروع بنسبة ١٣,٨% من إجمالى عدد المشروعات بالمناطق الحرة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

انخفض إجمالى قيمة التكاليف الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة من ٢٣,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١٤,١ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ٤٠,٨%، بلغت مشروعات النشاط الخدمى منهم ٧,٥ مليار دولار بنسبة ٥٣,٤%، مشروعات النشاط الصناعى ٥,٩ مليار دولار بنسبة ٤٢,١%، مشروعات النشاط التخزينى ٦٣٧ مليون دولار بنسبة ٤,٥% من إجمالى التكاليف الاستثمارية لمشروعات المناطق الحرة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

انخفض إجمالى عدد العاملين بمشروعات المناطق الحرة من ٢٢٠٨١٧ عامل عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢١٦٧٩٨ عامل عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ١,٨%، وفر النشاط الصناعى منها ١٨١٥٨٢ فرصة عمل بنسبة ٨٣,٨%، النشاط الخدمى ٣٢٧٢٨ فرصة عمل بنسبة ١٥,١%، النشاط التخزينى ٢٤٨٨ فرصة عمل بنسبة ١,١% من إجمالى عدد العاملين بمشروعات المناطق الحرة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

انخفض إجمالى رؤوس الأموال لمشروعات المناطق الحرة من ١٠,١ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٧,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ٢٦,٧%، بلغت رؤوس الأموال المستثمرة فى النشاط الخدمى منهم ٤,٤ مليار دولار بنسبة ٦٠%، رؤوس الأموال المستثمرة فى النشاط الصناعى ٢,٦٨٦ مليار دولار بنسبة ٣٦,٣%، رؤوس الأموال المستثمرة فى النشاط التخزينى ٢٧٩ مليون دولار بنسبة ٣,٧% من إجمالى رؤوس الأموال لمشروعات المناطق الحرة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

انخفض إجمالى حجم تدفقات رؤوس الأموال العربية من ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٦,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٢١,٣%.

انخفض إجمالى حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من ٢,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ٤٥,٦%.

انخفض إجمالى تدفق رؤوس الأموال المستثمرة بالمناطق الحرة من الاستثمار الأجنبى المباشر من ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٤١,٨%.

زاد إجمالي قيمة صادرات المناطق الحرة من ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٦,٧ مليار دولار عام

٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٩٢,٩ %

زاد إجمالي قيمة الصادرات السلعية من ٨,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ١١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة

٣٧,٦ %

زاد إجمالي الإيرادات المحصلة من مشروعات المناطق الحرة من ٧٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٩٦ مليون دولار

عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٣٦,٣ %

بلغ إجمالي الصادرات ٦٧١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، بينما بلغ إجمالي الواردات ٦٦٠٤ مليون دولار عام

٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ينعكس ذلك على الميزان التجاري ليصبح ١٠٦ مليون دولار.

انخفض فائض الميزان التجاري من ٣٧٨,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، إلى ١٠٦ مليون دولار عام

٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٧٢ %

إن زيادة الصادرات سوف تؤدي إلى القضاء على الإختلال في الميزان التجاري، وبالتالي تؤدي إلى زيادة النقد من العملة الأجنبية

والإستقرار في قيمة العملة المحلية.